كلمة الوزير الأول وزير المالية، السيد أيمن بن عبد الرحمان

بمناسبة مراسم التوقيع على اتفاقية إطلاق الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت

المركز الدولي للمؤتمرات - 23 ديسمبر 2021

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين والخلق أجمعين

السيدات والسادة أعضاء الحكومة؛

السيد محافظ بنك الجزائر،

السيدات والسادة إطارات الدولة، كل ومقامه ورتبته،

ممثلي أسرة الإعلام، الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

يطيب لي أن أحضر بينكم اليوم، بهذه المناسبة التي نعتبرها محطة أخرى من المحطات التي نقف فيها على تقييم تنفيذ أحد الالتزامات التي تعهدنا بها في مخطط عمل الحكومة الذي جاء لتجسيد إلتزامات السيد رئيس الجمهورية وتطبيق برنامجه.

وكترجمة ملموسة لهذه الإلتزامات في شقها الاقتصادي، عمدت الحكومة، في الفصل الثاني من مخطط عملها الموسوم ب: "من أجل إنعاش وتجديد إقتصاديين"، إلى تبني مقاربة متكاملة لدعم الاندماج المالي وتخفيف استخدام السيولة النقدية، مع الحرص على مراعاة متطلبات الأمان والموثوقية والمرونة، عبر تشجيع تعميم استخدام وسائل الدفع الالكتروني في التعاملات الجارية بين الأعوان الاقتصاديين.

وفي هذا المنظور، أولت الحكومة أهمية بالغة لمسألة تطوير الدفع الإلكتروني وبوّأتْها مكانة محورية، ضمن مساعيها الرامية إلى تأمين وعصرنة المبادلات بين مختلف الفاعلين في حلقة النشاط الإقتصادي، ويندرج هذا ضمن مقاربة شاملة ترمي إلى تسريع وتيرة التحول الرقمي والإستفادة من التطور الذي تعرفه تكنولوجيات الإعلام والإتصال وإستغلالها الأمثل كرافد من روافد النمو والتنمية الإقتصاديين.

وكما تعلمون، فقد أصبح الدفع الإلكتروني يشكل رافدا قويا يُعوّل عليه لدفع عجلة الإقتصاد الوطني، ومصدرا مهما لتنويع مداخيله، نظرا لما له من دور كبير في مرافقة استحداث نشاطات خَلاّقة للقيمة المضافة وفرص العمل.

علاوة على ذلك، فإن الدفع الإلكتروني يساعد على بروز مهن جديدة، لها صلة كبيرة بحقل الابتكار التكنولوجي والإبداع، من جهة، والمساهمة في تحقيق المزيد من الإندماج المالي في بلادنا، فضلا عن تسهيل مختلف الإجراءات الإدارية لفائدة مواطنينا، من جهة أخرى.

أيتها السيدات الفضليات، أيها السادة الأفاضل،

إن مسار تعميم إستخدام وسائل الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت، قد تَعزّز اليوم بإبرام هذه الإتفاقية بين مؤسسة بريد الجزائر وتجمع النقد الآلي / وكذا شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك "ساتيم"، مع التذكير أن اتفاقية التشغيل البيني الموقعة بين هذه الأطراف قد دخلت حيز التنفيذ بتاريخ **05** يناير **2020**.

وجدير بالذكر أن هذه الآلية، بفضل التفاعل بين المنصتين النقديتين للشبكتين البريدية والبنكية، قد مكنت حاملي البطاقة الذهبية والبطاقة البنكية على حد سواء، من الاستفادة من الخدمات النقدية التي توفرها الموزعات الآلية (**DAB**) لمكاتب البريد والوكالات البنكية، عبر التراب الوطني، بشكل متكامل ووفقا لمعايير السلامة والفعالية المطلوبة، فضلا عن إمكانية استغلال أجهزة الدفع الإلكتروني (**TPE**) في إطار التعاملات التجارية.

واليوم، ستسمح هذه الإتفاقية الجديدة باستكمال حلقة التشغيل البيني لنظام الدفع الإلكتروني للمنصتين النقديتين البريدية والبنكية، من خلال إتاحة خدمة الدفع عبر الإنترنت لأكثر من **10** ملايين شخص حامل للبطاقة النقدية.

أيتها السيدات الفضليات، أيها السادة الأفاضل،

لقد سجلت مؤشرات الدفع الإلكتروني ببلادنا، خلال السنتين الماضيتين، تحسنا ملحوظا، خاصة في ظل الأزمة الصحية الناجمة عن إنتشار جائحة كورونا كوفيد ـ **19**، خاصة وأنه يشكل وسيلة من شأنها التقليل من إستعمال السيولة النقدية، وبالتالي عاملا مساعدا على الحد من انتشار الفيروس.

وأستسمحكم هنا لتقديم بعض المؤشرات التي تعبر عن هذا التزايد،حيث تم خلال سنة **2021**، تسجيل ما يفوق مليوني(**2**) عملية تجارية عبر أجهزة الدفع الإلكتروني، بمبلغ إجمالي يقارب **15** مليار دينار، بزيادة قدرت بنسبة **220%** مقارنة بسنة **2020** أين بلغ المبلغ حوالي **4.7** مليار دينار نتيجة **711** ألف عملية.

كما عرف الدفع عبر الإنترنت، من جانبه تحسنا مشجعا، حيث ارتفع من **3,3** مليون عملية خلال سنة **2020**، الى أكثر من **6,3** مليون عملية خلال سنة **2021**، فاقت فيها المبالغ المتداولة **8** مليار دينار بعدما كانت تقدر بأربعة (**04**) ملايير دينار سنة **2020**.

أيتها السيدات الفضليات، أيها السادة الأفاضل،

إنّ هذه النتائج، وبالرغم من كونها مشجعة بالنظر للمنحى التصاعدي الذي تعرفه، فإنها تبقى دون مستوى الإمكانات والبنى التحتية المتوفرة والفرص المتاحة في مجال الدفع الإلكتروني، ولا ترقى إلى مستوى تطلعات الحكومة وكذا تطلعات المواطنين والمتعاملين الإقتصاديين.

وعليه، سطرت الحكومة برنامجا عملياتيا يهدف إلى تسريع مسار عصرنة أنظمة الدفع عن طريق وضع الإطار القانوني المناسب وكذا المنشآت والأجهزة المتعلقة بأنظمة الدفع، في إطار سعيها إلى توفير أكثر من **16** مليون بطاقة دفع في آفاق **2024**، بين الشبكة البنكية وبريد الجزائر وتوفير موزع آلي (**1**) لكل خمسة (**05**) آلاف نسمة مما سيسمح بجعل البطاقة وسيلة رئيسية للدفع.

فضلا عن ذلك، سيتم ضمان تزويد أكثر من مليون تاجر بأجهزة الدفع الإلكتروني وتوفير أكثر من **10** آلاف خدمة تجارية عن طريق الويب (**web marchands services**) للسلع والخدمات، مع توسيع تنظيم عمليات مكافحة الغش وكذا دعم منظومة التكوين في مجال الدفع الإلكتروني وإدراجه كتخصص في مسارات التكوين العالي المستوى.

ومن الأهمية بمكان، الإشارة إلى أن بنك الجزائر، قد أدخل ضمن مشروع تعديل قانون القرض والنقد، إمكانية الترخيص لمزودي خدمات الدفع **Paiement ServiceProvider** بالدخول إلى نظام الدفع الوطني بصفة مساهم مستقل، وهذا من أجل ترقية الاقتصاد الرقمي.

إن هذا التوجه من شأنه أن يساهم أيضا في إنجاح جهود الدولة الرامية إلى إمتصاص المعروض النقدي المتداول في القطاع غير الرسمي من خلال إعادة ثقة المواطنين في المؤسسات المالية والمصرفية وكذا أنظمة الدفع، هذه الأخيرة يجب أن تتميز بالسهولة والسرعة والفعالية وكذا ضمان أمن المعاملات المالية.

أيتها السيدات الفضليات، أيها السادة الأفاضل،

إن الحكومة ماضية وبثبات في تنفيذ التزاماتها عن طريق تكثيف جهودها الرامية إلى تحقيق التحوّل الرقمي الشامل ووضع نظام بيئة ملائمة لبناء إقتصاد المعرفة، من خلال تطوير البنى التحتية ومنشآت دعم تكنولوجيات الإعلام والإتصال، وتحسين خدمة الربط بالإنترنت لفائدة المواطنين والمتعاملين الإقتصاديين والإدارات العمومية، وكذا تكثيف شبكة المواصلات السلكية واللاسلكية من أجل توسيع الولوج إلى الإنترنت ذات التدفق العالي والعالي جدا، بإعتبارها أيضا من الشروط الضرورية لنجاح تطوير الدفع الإلكتروني.

وبودي أيضا الإشارة إلى أن نجاح تطوير الدفع الإلكتروني ببلادنا مرهون بمدى مساهمة جميع الفاعلين، كل فيما يخصه وفي مجال إختصاصه، مثلما أن مستقبل التجارة الالكترونية ببلادنا، مرهون بمدى توفيقنا في تعميم استعمال وسائل الدفع الإلكتروني في مختلف التعاملات.

وهنا، لا يسعني إلا أن أجدد دعوتي إلى جميع الفاعلين وأخص بالذكر المنظمات المهنية التي ينضوي تحت لوائها المتعاملون الاقتصاديون والتجار والحرفيون، فضلا عن فعاليات المجتمع المدني كجمعيات حماية المستهلكين، إلى ضرورة المساهمة الفعلية والفاعلة في دعم هذا المسعى الذي نصبو إلى تحقيقه سويّا، لاسيما من خلال التحسيس والتعريف بمزايا الدفع الإلكتروني.

كما أدعو في الأخير، مراكز البحث والمؤسسات الناشئة والمصغرة إلى الإنخراط في هذا المسعى عن طريق تطوير الحلول الرقمية المبتكرة والتطبيقات ذات الصلة، عبر الأرضيات والبوابات المتوفرة على شبكة الانترنت، والتي من شأنها إستقطاب المواطنين وتحفيزهم على استخدامها.

وختاما، أؤكد استعداد الحكومة الدائم لدعم ومرافقة كل المبادرات التي تدخل في إطار المساهمة في إنجاح مسار الإصلاحات العميقة التي باشرتها الدولة في جميع الميادين إستجابة لتطلعات الشعب الجزائري لبناء جزائر عصرية.

شكرا على حسن الإصغاء،

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.